E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1996/47
13 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦
نيويورك، ٢٤ حزيران/يونيه -
٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

موجز الدراسة الاستقصائية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، ١٩٩٥

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	نظرة عامة	١ - ٩	٢
ثانيا -	أداء القطاعات	١٠ - ١٢	٧
ثالثا -	القطاع الخارجي	١٣ - ١٦	١٠
رابعا -	القطاع الاجتماعي	١٧ - ٢٠	١٢
خامسا -	التطورات السياسية الرئيسية في عام ١٩٩٥	٢١ - ٢٥	١٥
سادسا -	الاتجاهات والاحتمالات بالنسبة لعام ١٩٩٦	٢٦ - ٣٢	١٦

* E/1996/100.

240596 240596 96-12324

أولا - نظرة عامة

١ - شهدت أفريقيا، في عام ١٩٩٥، للسنة الثانية على التوالي، نموا اقتصاديا متواضعا. وزاد الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة بنسبة ٢,٣ في المائة، بمقارنته بالنسبة المنقحة وقدرها ٢,١ في المائة لعام ١٩٩٤ (الجدول ١). وبالرغم من هذا الانتعاش المتواضع، لا يزال يتعين على نمو الناتج المحلي الاجمالي أن يساير نمو السكان، الذي هبط بسببه دخل الفرد بنسبة ٠,٦ في المائة في عام ١٩٩٥.

٢ - بيد أن هناك اختلافات كبيرة في الأداء فيما بين مجموعات البلدان وفرادى البلدان. وسجلت المناطق دون الإقليمية في غرب أفريقيا وشرقها وجنوبها معدلات نمو تجاوزت المتوسط الإقليمي في عام ١٩٩٥، مما يعزى إلى تحسن الأداء في قطاعي الزراعة والتعدين في تلك المناطق دون الإقليمية. وفي غرب أفريقيا نما الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٤,١ في المائة في عام ١٩٩٥، بالمقارنة مع زيادة قدرها فقط ١,٠ في المائة في عام ١٩٩٤، في حين نما الناتج المحلي الاجمالي في شرق أفريقيا وجنوبها، على التوالي، بنسبة ٤,٨ في المائة ونسبة ٢,٩ في المائة، مقابل ٤,٢ في المائة و ٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٤. واقتصر نمو الناتج المحلي الاجمالي على مجرد نسبة ١,١ في المائة في وسط أفريقيا بسبب استمرار رداءة الأداء الاقتصادي في الكونغو، والكاميرون، وبوروندي، ورواندا، وزائير. وشهدت أقل البلدان نموا، كمجموعة، تحسنا ملحوظا، وهو الأول منذ عام ١٩٩٢. وظل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في ٣٣ بلدا أفريقيا الأقل البلدان نموا عند نسبة ٢,٤ في المائة في عام ١٩٩٥، مقابل -١,٦ في المائة في عام ١٩٩٤ (الجدول ٢). وعلى الصعيد القطري، شهدت ثلاثة بلدان فقط معدلات نمو سلبية في عام ١٩٩٥ بالمقارنة بـ ١٤ بلدا في السنة السابقة، في حين تجاوزت نسبة النمو في ثمانية بلدان ٦ في المائة في عام ١٩٩٥، وذلك في مقابل بلدين فقط في عام ١٩٩٤. وفيما يتعلق بأداء القطاعات، تحقق نمو الناتج المحلي الاجمالي الإقليمي من جراء أداء الصناعة التحويلية الجيد والانتعاش المتواضع في قطاعات التعدين.

الجدول ١

المؤشرات الاقتصادية الأفريقية، ١٩٩٠-١٩٩٥

(التغير بالنسبة المئوية)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
نمو الناتج المحلي الاجمالي - أفريقيا	٠,٧	٣,٠	٠,٥-	٠,٧	٢,١	٢,٣
الانتاج الزراعي (مؤشر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ١٩٧٩-١٩٨١ = ١٠٠)	١٢٧,٩	١٣٣,٩	١٣٠,٩	١٣٥,٧	١٣٨,٦	..
انتاج النفط (بملايين الأطنان)	٣٢١,٤	٣٣٦,٤	٣٤٣,٤	٣٣٩,٢	٣٣٨,٢	..
مؤشر الانتاج التعديني (١٩٩٠ = ١٠٠)	١,٠	٤,٠-	٨,٠-	٧,٠-	..	..
مؤشر الأسعار الاستهلاكية (١٩٩٠ = ١٠٠)	١٦,٦	٣١,٥	٤٤,٩	٣٧,٢	٦٠,٦	٤٣,٤
أسعار النفط، خام البرنت (دولار/للبرميل)	٢٤,٠	٢٠,٠	١٩,٣	١٧,٠	١٥,٨	١٧,١
مؤشر أسعار التصدير (١٩٩٠ = ١٠٠)	١٢,٤	٩,٤-	٠,٢-	٥,٢-	٥,٣	٦,٨
مؤشر أسعار الاستيراد (١٩٩٠ = ١٠٠)	٤,٥	٠,١-	٣,٤	٠,٨-	٤,١	٥,٢
مؤشر معدلات التبادل التجاري (١٩٩٠ = ١٠٠)	٧,٥	٩,٣-	٣,٤-	٤,٥-	١,٢	١,٥
الصادرات (ببلايين الدولارات)	٩٩,٢	٩٥,٠	٩٢,٩	٨٧,٣	٨٧,٩	٩٧,٩
الواردات (ببلايين الدولارات)	٩١,٦	٩٠,١	٩٣,٦	٩٢,٧	٩٤,٦	١٠٨,٩
الحساب الجاري (ببلايين الدولارات)	٠,١-	١,٧-	٥,٤-	٨,٥-	٠,٥-	٢,١-

المصدر: أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٣ - وبالرغم من الانتعاش الذي تحقق في السنتين الماضيتين، لا تزال العوامل الكثيرة التي تسببت في ضعف الأداء الاقتصادي في أفريقيا عبر السنين تعمل عملها، وكذلك الحال أيضا بالنسبة لمشاكل التنمية والتحديات التي تواجه القارة. إلا أن احتمالات بزوغ القارة من تلك العوامل والمشاكل تعد الآن أفضل مما كانت عليه في أي وقت مضى.

٤ - وتوقف إلى حين التوسع النقدي في معظم البلدان الأفريقية في عام ١٩٩٥ مما يعزى بصورة جزئية إلى الحد من الالتجاء إلى الائتمان، وحالات عجز التمويل وزيادة أسعار الفائدة، ولكن كانت السيولة المفرطة المرتبطة بارتفاع مستويات التوسع النقدي في السنوات السابقة قوية بدرجة كافية في بعض الحالات بحيث تسببت في زيادة التضخم في عام ١٩٩٥. وفي زائير حيث كان تمويل العجز بإصدار نقود السبب الرئيسي للتضخم المفرط الذي حدث في السنوات الأخيرة، تقلصت إمدادات النقد بدرجة كبيرة في عام ١٩٩٥ مما تسبب، بالإضافة إلى ترشيد الشؤون المالية العامة، في إحراز النجاح فيما يتصل بتخفيض معدل التضخم من ٧٩٧ ٩ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٣٧٠,٣ في المائة في عام ١٩٩٥. ومن جهة أخرى، حققت غانا، فائضا في الميزانية قدره ٥٢,٦ بليون سيدي أو نسبة ١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥ وأجري المزيد من التعديلات في عرض النقود، ولكن تجاوز معدل التضخم الضعف، حيث زاد من نسبة ٣٤,٢ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٧٠,٨ في المائة في عام ١٩٩٥، ومرد ذلك إلى عدم كفاية مستويات إمدادات الغذاء، ولا سيما في الربع الأول من السنة، والآثار العكسية للأسعار نتيجة لفرض ضريبة القيمة المضافة في آذار/مارس ١٩٩٥. إن الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، بصورة عامة، وفي البلدان الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى بصفة خاصة، غير مستقر تماما. وبعد زيادة طفيفة في عام ١٩٩٤، هبطت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى بنسبة ٢٧ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٥، من ٢,٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤ إلى ٢,٢ بليون دولار. ولم يسجل سوى عدد قليل من البلدان ذات الدخل المتوسط أحجاما مشجعة من التدفقات إلى الداخل عبر السنتين الماضيتين.

٥ - ولقد تحسن أداء التجارة في عام ١٩٩٥. وتوضح التقديرات المؤقتة التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن حصائل الصادرات زادت بنسبة ١١,١ في المائة، بالمقارنة مع نسبة ٤,٩ في المائة في عام ١٩٩٤. وتعزى زيادة حصائل الصادرات إلى الزيادة المتواضعة في أسعار النفط، التي تذبذبت بين ١٦,٤ دولار و ١٩,٢ دولار للبرميل في عام ١٩٩٥، كما تعزى إلى الانتعاش المستدام في أسعار التعدين والمعادن. بيد أن كثيرا من المنتجين الأفريقيين كانوا، فيما يبدو، غير قادرين على الاستفادة على النحو الأوفى بأسعار تصدير النفط والمعادن بأنواعها التي كانت آخذة في الزيادة في عام ١٩٩٥ بسبب صعوبات العرض والقيود الهيكلية وعدم الاستقرار السياسي والافتقار إلى استثمارات كافية في القطاعات.

٦ - وترتبت على إصلاحات السياسة بعض الآثار من حيث الاستقرار الاقتصادي، ولكن لا يزال يتعين على معظم البلدان الافريقية أن تحصل على قدر كاف من تدفقات الموارد الخارجية إليها لتحفز نموها الاقتصادي وتعجل به على نحو له دلالته. وهبطت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية إلى

أفريقيا من ٢٥ بليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٢٣,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٤، مما يعزى إلى زيادة الطلب على المعونة من البلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية، وإلى إعادة توجيه سياسات المعونة في البلدان المانحة وإلى القيود المالية في البلدان المانحة، على حد سواء. واجتذب عدد محدود جدا من البلدان في افريقيا موارد من أسواق رؤوس الأموال الدولية الخاصة. ويبدو أن تونس وجنوب افريقيا في موقف أفضل من البلدان الافريقية الأخرى بسبب ارتفاع مستوى درجات جدارتيهما الائتمانية. كما يبدو أنهما يقدمان أفضل بيئة جذابة للاستثمارات الأجنبية الخاصة.

٧ - وظلت التزامات الدين الخارجي وخدمة الدين في افريقيا تشكل تهديدا رئيسيا للانتعاش الاقتصادي في عام ١٩٩٥، بمعنى أن عبء الديون المتراكمة لا يزال يؤثر بصورة سلبية على توافر الموارد. وقام عدد من البلدان الافريقية ذات الدخل المتوسط بإعادة جدولة ديونها التجارية عن طريق نادي لندن، في حين نجحت نيجيريا في تحويل الدين إلى دين آخر بشروط أفضل. ومنح دائنون ثنائيون المغرب واثيوبيا وتشاد وجزر القمر وكوت ديفوار إلغاءات شتى.

٨ - وظلت حالة الغذاء في بعض أجزاء أفريقيا تمثل مصدرا خطيرا للقلق والتلهف في عام ١٩٩٥، وذلك على الرغم من الحصاد الجيد بصورة عامة. وشهدت المنطقة ككل عجزا غذائيا قدره ١٩,٦ مليون طن متري من الحبوب في عام ١٩٩٥ في حين تسبب الجفاف الذي حدث في الربع الثالث من عام ١٩٩٤ والربع الأول من عام ١٩٩٥ في إيجاد أوضاع مجاعة، وأثر على زهاء ١٠ بلدان في المناطق دون الاقليمية الشمالية والشرقية والجنوبية. وبالنسبة لعدد من البلدان الأخرى -- ومن الجدير بالذكر أنغولا وبوروندي ورواندا وسيراليون والصومال وليبريا -- كان هبوط انتاج الاغذية ببساطة نتيجة لصراع مدني، وتشريد السكان، وعدم الأمن، حيث تقلصت الزراعة إلى حد كبير إلى أنشطة كفاف.

٩ - واستمرت النزاعات المدنية وحالات الجمود السياسي في نظم الحكم في تعويق الانتاج وإصابته بالشلل (لا سيما في بوروندي ورواندا وزائير والسودان وسيراليون والصومال وليبريا)، مما أسفر عن نتائج هامة أثرت على توافر حتى أهم الخدمات الاجتماعية الأساسية. وأثرت حالة عدم الاستقرار المزمن في البلدان التي شهدت تحركات سكانية كبيرة وعمليات تشريد للسكان في أغلب الأحيان على بلدان مجاورة، وعرقلت الانتاج والأنشطة الاقتصادية بصفة عامة، وزادت من إصابة الهيكل المادي المثقل بالفعل بالشلل، وذلك بالرغم من الجهود الإنسانية الهائلة المبذولة لإعادة تأهيل اللاجئين وإعادتهم إلى الوطن وتوطينهم. وظلت البطالة المرتفعة تمثل مشكلة اجتماعية كبرى في عام ١٩٩٥. وثمة خاصية مزعجة بصفة خاصة لحالة البطالة وهي زيادة عدد أطفال الشوارع والشبان (١٥ - ٢٤ سنة من العمر) من بين العاطلين.

الجدول ٢

حصة الإنتاج ومعدل النمو حسب المناطق دون الإقليمية والتجمعات الاقتصادية

	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٤ (بدولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٩٠)	النسبة المئوية لحصة المنطقة من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٤	النسبة المئوية لمعدل النمو بأسعار ١٩٩٠						
			١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥(أ)	١٩٩٠-١٩٩٤(أ)
وسط افريقيا	٤٣٨	٨,٧	٠,١	١,٠-	٢,٤-	٥,٩-	٢,٥-	١,١	٣,٠-
شرق افريقيا	١٩٠	٦,٤	٢,٨	١,١	١,٣-	٢,٥	٤,٢	٤,٨	١,٦
شمال افريقيا	١ ٢٤٩	٤٠,٨	٢,٦	٣,٥	٠,٥	١,١	٢,٩	١,٠	٢,٠
الجنوب الافريقي	١ ٣٧١	٢٧,٤	٠,٢	٠,١-	٢,٣-	١,٧	٢,٦	٢,٩	٠,٤
غرب افريقيا	٣٦٢	١٦,٨	٣,٤-	١٠,٨	١,٢	١,٤	١,٠	٤,١	٣,٥
افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى	٥١٣	٦١,٤	٠,٦-	٣,٠	١,٠-	٠,٣	١,٥	٣,٠	٠,٩
افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى - باستثناء نيجيريا وجنوب افريقيا	٣٦٣	٣٠,٨	٢,٨-	٦,٢	١,٤-	٠,٢-	٠,٣-	٣,٠	١,٠
منطقة الساحل	٣٦٨	٥,٩	٠,٧	٦,٧	٣,٢	١,٣-	١,٩	١,٩	٢,٦
البلدان المصدرة للنفط	٨٨٢	٤٦,٤	٢,٩	٢,٩	٠,١	٠,٦	١,٦	٢,٣	١,٣
البلدان غير المصدرة للنفط	٥٣٨	٥٣,٦	١,١-	٣,١	١,١-	٠,٨	٢,٥	٢,٣	١,٣
أقل البلدان نموا	٢٢٩	١٦,٠	١,١	١,٨	٠,٠-	٢,٤-	١,٦-	٢,٤	٠,٦-
بلدان غير أقل البلدان نموا	١ ٠٢٠	٨٤,٠	٠,٦	٣,٣	٠,٧-	١,٣	٢,٨	٢,٣	١,٧
منطقة الفرنك	٦٧٤	١٠,٧	٠,٧-	٠,٦	١,٩-	٠,٣-	١,٥	٣,٦	٠,٠-
البلدان المصدرة للمعادن	١ ٠٣٤	٣٠,٤	٠,٤	٠,٩-	١,٧-	١,٠-	١,٥	٢,٨	٠,٥-
البلدان المصدرة للمشروبات	٧٦٠	١٠,٠	٩,٤-	١٣,٢	٠,٥-	١,٤	١,٨	٥,٥	٣,٩
كل افريقيا	٦٥٧	١٠٠,٠٠	٠,٧	٣,٠	٠,٥-	٠,٧	٢,١	٢,٣	١,٣

المصدر: أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(أ) تقديرات.

ثانيا - أداء القطاعات

١٠ - كان نمو الإنتاج في قطاع الزراعة - وهي عماد الاقتصاد - ضئيلا. وتباطأ معدل نمو القيمة المضافة في الزراعة حيث هبط من ٤,٢ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١,٥ في المائة في عام ١٩٩٥. وظهر هذا التباطؤ بدرجة أكبر في شمال أفريقيا وشرقها وجنوبها، حيث قدر نمو الزراعة بنسبة - ٠,٧ في المائة في عام ١٩٩٥، مقابل ٦,١ في المائة في عام ١٩٩٤ في شمال أفريقيا، و ١,١ في المائة و ٣,٠ في المائة في شرقي أفريقيا وجنوبيها، على التوالي. وكان أداء غرب أفريقيا أفضل من ذلك بكثير، حيث نمت القيمة المضافة في الزراعة بنسبة ٤,٢ في المائة في ١٩٩٥، على الرغم من أن تلك النسبة تمثل تباطؤا عن نسبة ٥,٨ في المائة التي حققتها في عام ١٩٩٤. وتحقق تحسن شامل في أداء نمو الزراعة في وسط أفريقيا، حيث نمت من - ١,٩ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٠,٩ في المائة في عام ١٩٩٥. بيد أن انتاج الأرز في افريقيا زاد في عام ١٩٩٥ من ١٤,٢ مليون طن في عام ١٩٩٤ إلى ١٤,٩ مليون طن. كما زاد انتاج الجذور والدرنات، الذي يُشكل زهاء ٢٠ في المائة من إجمالي إمدادات الأغذية في المنطقة، بمقدار ٢,٦ مليون طن، أو ١,٧ في المائة: من ١٥٤,٧ مليون طن في عام ١٩٩٤ إلى ١٥٧,٣ مليون طن في عام ١٩٩٥. بيد أن انتاج الثروة الحيوانية كان آخذا في الهبوط في ٤٣ بلدا افريقيا بسبب سياسة إعادة تكوين قطعان البقر في كثير من البلدان المتأثرة بالجفاف منذ ١٩٩٢-١٩٩٣. ولم يشهد إنتاج البقول الحبية، التي تُشكل جزءا رئيسيا من الغذاء في أماكن كثيرة في أرجاء المنطقة، أي زيادة ذات شأن منذ عام ١٩٩٠، وظل تقريبا بين ٦,٥ مليون طن و ٧,٠ مليون طن، في حين زاد انتاج الفواكه والخضروات بنسبة تقل عن ٢ في المائة سنويا.

١١ - وسجل قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو إيجابي قدره ٤,٢ في المائة في القيمة المضافة في عام ١٩٩٥، مما يُعزى بصورة رئيسية إلى إمدادات مدخلات وتحسينات أفضل فيما يتصل باستيراد المواد الخام من أجل الصناعات المساعدة للزراعة (انظر الجدول ٣). وكان أداء هذا القطاع رديئا في شمالي أفريقيا في عام ١٩٩٥، وبخاصة في الجزائر والسودان، حيث سادت معدلات نمو سلبية في القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية ومرد ذلك بصورة جزئية إلى الصعوبات السياسية الداخلية ونقص القطع الأجنبي من أجل استيراد المدخلات الصناعية الأساسية. وتأثر نمو أداء هذا القطاع في غرب أفريقيا بصورة عكسية بسبب الحالة غير المستقرة في نيجيريا حيث تسببت مشاكل البنية الأساسية المهدمة، وانهيار الطلب الاستهلاكي، والتضخم والصعوبات السياسية الداخلية الناجمة عن تعطيل برنامج الانتقال في إجبار أصحاب المصانع على تخفيض الانتاج والوظائف بصورة حادة. وفي المعدل، واصل قطاع الصناعة التحويلية في منطقة الجنوب الافريقي دون الإقليمية أدائه الأفضل بالنسبة لأدائه في المناطق دون الإقليمية الأخرى، حيث سجل معدلات نمو في القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة ٦,٩ في المائة في عام ١٩٩٥، بالمقارنة مع نسبة ٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٤. وفي جنوب أفريقيا، وبها أكبر اقتصاد في هذه المنطقة دون الإقليمية، سجل قطاع الصناعة التحويلية أعلى نمو له منذ عام ١٩٩٠، وكانت صناعة المحركات، التي تشمل تصنيع القطع واللواحق، من بين أسرع الصناعات نموا. وفي أثناء النصف الأول من عام ١٩٩٥، زاد مؤشر انتاج الصناعة التحويلية بنسبة مئوية معدلة موسميا وسنويا قدرها ١٢,٨ في المائة، بالمقارنة مع فترة الستة أشهر السابقة. وحقق استخدام طاقة الانتاج في قطاع الصناعة التحويلية زيادة

تدريجية في هذا البلد، حيث زاد من نسبة منخفضة قدرها زهاء ٧٧ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى نسبة عالية قدرها زهاء ٨٣ في المائة في الربع الأول من عام ١٩٩٥. وكان أداء بلد آخر في هذه المنطقة دون الإقليمية، وهو ناميبيا، أفضل بصورة نسبية في عام ١٩٩٥ عما كان عليه في عام ١٩٩٤، حيث بلغ معدل نمو القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية ١٣,٥ في المائة، مقابل ٤,١ في المائة في عام ١٩٩٤. ولكن انخفض انتاج الصناعة التحويلية في زمبابوي بسبب ارتفاع تكاليف المدخلات، وضعف الطلب المحلي، وافتقاد القدرة التنافسية في أسواق تصدير المنسوجات وإلى مشاكل تدفق النقد في شركات الصناعة التحويلية.

١٢ - وتحققت في قطاع التعدين، زيادة قدرها ٢,٧ في المائة في القيمة المضافة في عام ١٩٩٥، مقابل - ٣,٧ في المائة في عام ١٩٩٤ و - ٠,٧ في المائة في عام ١٩٩٣. وكنتيجة للإصلاحات المكثفة التي أجريت في قطاع التعدين في السنوات الأخيرة، زادت الاستثمارات في مجالي استكشاف المعادن والتعدين في عدد من البلدان، ولا سيما في ما يتصل بالمعادن الثمينة والمعادن الأخرى، بما في ذلك الذهب والماس وغير ذلك من الأحجار الكريمة. ولكن يُعزى تحسن الأداء في حجم الإنتاج في عام ١٩٩٥ إلى حد كبير إلى انتاج النفط، حيث تدل أرقام إنتاج المعادن الرئيسية غير الوقود في أثناء الربع الأول والربع الثاني والربع الثالث من العام على أن انتاجها السنوي الإجمالي ربما يكون قد زاد زيادة متواضعة فقط، إن كان قد زاد على الإطلاق. وزاد انتاج النفط الخام بنسبة ٤,٤ في المائة في عام ١٩٩٥، بالمقارنة مع الركود الفعلي في الانتاج في عام ١٩٩٤، مما يُعزى إلى حد كبير إلى ارتفاع أرقام الانتاج في البلدان الأفريقية غير البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط وعلى سبيل المثال أنغولا ومصر والجماهيرية العربية الليبية.

الجدول ٣

مؤشرات أداء قطاع الصناعة التحويلية حسب المنطقة دون الإقليمية والتجمعات الاقتصادية، ١٩٩٢ - ١٩٩٥

المناطق دون الإقليمية والتجمعات الاقتصادية	حصة القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية من هذه القيمة على المستوى الإقليمي (بالنسبة المئوية)				حصة القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)				معدلات نمو القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية بأسعار ١٩٩٠ (بالنسبة المئوية)			
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥(أ)	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥(أ)	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥(أ)
الرقم الإجمالي لأفريقيا	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٥,٢	١٥,١	١٥,٤	١٥,٧	-١,٠	-٠,١	٤,١	٤,٢
شمال أفريقيا	٣٩,١	٤٠,٠	٤٠,٩	٤١,٩	١٥,٠	١٥,٢	١٥,٧	١٥,٧	١,٥	١,٩	٦,٦	٠,٩
وسط أفريقيا	٦,٤	٥,٨	٥,٢	٤,٩	٩,٠	٨,٧	٨,٨	٨,٦	-١٠,٠	-٩,٨	-١,٤	-٠,٤
شرق أفريقيا	٤,٠	٤,٢	٤,٤	٤,٥	١٠,٩	١١,١	١١,٤	١١,٥	٢,٨	٤,٧	٦,١	٣,٩
الجنوب الأفريقي	٤١,٣	٤٠,٥	٤٠,٤	٣٩,٨	٢٣,٦	٢٣,١	٢٣,٢	٢٤,١	-٢,٨	-٠,٥	٢,٦	٦,٩
غرب أفريقيا	٩,٢	٩,٤	٩,٢	٩,٠	٨,١	٧,٨	٧,٧	٨,٢	١,٥	-٢,٤	١,٩	٩,٨
أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى	٦١,٧	٦٠,٩	٦٠,٢	٥٩,٢	١٥,٠	١٤,٨	١٤,٩	١٥,٤	-٢,٣	-١,١	٢,٤	٦,٤
أقل البلدان نموا	١٠,٤	١٠,٥	١٠,١	٩,٩	٩,٤	٩,٣	٩,٦	٩,٧	٠,١	-٤,٣	٢,١	٣,٤

المصدر: أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(أ) تقديرات.

ثالثا - القطاع الخارجي

١٣ - أخفقت افريقيا في الاستفادة بالنمو الهائل في التجارة العالمية، ومرد ذلك إلى ضآلة حصتها الآخذة في الانخفاض في التجارة العالمية واستمرار اعتمادها على السلع الأساسية الأولية. وأسفر أثر الفشل في التنويع والتوصل إلى انتاج سلع أساسية ثانوية وسلع أساسية من القطاع الثالث عن زيادة تهميش حصة أفريقيا في التجارة العالمية والتجارة فيما بين البلدان النامية. وفيما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥ هبطت حصة أفريقيا في التجارة العالمية بنسبة مجزءة قدرها ٣٠ في المائة، من ٣,١ في المائة إلى ٢,٢ في المائة. بل إن خسارة حصة أفريقيا في السوق أكبر من ذلك بكثير بالنسبة لتجارة البلدان النامية، حيث انخفضت من ١١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦ في المائة في عام ١٩٩٥، أي خسارة بنسبة ٤٥ في المائة.

١٤ - وبالرغم من هذا، وفي عام ١٩٩٥ بلغت قيمة الصادرات ٩٨ بليون دولار، أي بزيادة قدرها ١١ في المائة عن مستواها في عام ١٩٩٤. ويعزى نمو حصائل الصادرات إلى زيادة حجم بعض الصادرات وارتفاع أسعارها. وإجمالا تحققت زيادة بنسبة ٤ في المائة في الحجم، ساهمت، إضافة إلى زيادة قدرها ٧ في المائة في قيمة الوحدة، في ارتفاع إيرادات القطع الأجنبي. ولم تشمل زيادة الأسعار المجموعة الكاملة من سلع أفريقيا الأساسية القابلة للتصدير. وكان اتجاه أسعار المعادن تصاعديا بصورة عامة، في حين كانت الزيادة في أسعار السلع الأساسية الأخرى دون المتوسط. وكان مؤشر إجمالي أسعار المعادن أعلى بنسبة ١٩ في المائة عن مستوياته في عام ١٩٩٤، مما يدل على ارتفاع قيمة الوحدات بالنسبة لمجموعة من المنتجات، كان أداء النحاس من بينها هو الأفضل حيث زادت أسعاره بنسبة تربو على ٢٧ في المائة. وزادت أسعار المشروبات بنسبة أقل من ١ في المائة، بسبب الزيادة الطفيفة في البن (٦ في المائة) والكاكاو (٣ في المائة) ولكن حجبها استمرار هبوط أسعار الشاي، التي هبطت بأكثر من ١٠ في المائة. وزادت أسعار الأغذية بمعدل قدره ٨ في المائة، مما يدل على أن أوضاع الإمدادات كانت شحيحة. واستمرت أسعار البترول الحقيقية في حالة عدم الاستقرار التي كانت واضحة في عام ١٩٩٥ ولكنها وصلت إلى معدل ١٧ دولارا للبرميل، أي بزيادة قدرها ٨ في المائة عن السنة السابقة. وأدى ارتفاع قيمة الوحدة، إضافة إلى نمو الحجم بنسبة ٤ في المائة إلى ارتفاع حصائل الصادرات في البلدان المصدرة للنفط بنسبة ١٢ في المائة في عام ١٩٩٥، بالنسبة لمعدلاتها في عام ١٩٩٤.

١٥ - واستمر تشكيل السلع الأساسية في صادرات المنطقة خاضعا لهيمنة السلع الأساسية الأولية ولاستيراد السلع المصنعة. وواصل معظم البلدان الاعتماد على ذات السلع الأساسية الأولية التي اعتمدت عليها في سنوات الستينات والسبعينات. واستمرت البلدان التي اعتمدت إلى حد كبير منذ ثلاث عقود مضت على تصدير البن والكاكاو كمصدر لإيراداتها من القطع الأجنبي، في تصدير تلك السلع الأساسية في التسعينات، على غرار ما يفعله مصدرو البترول والمعادن. ولقد أثر الفشل في تحويل طبيعة ومحتوى السلع الأساسية القابلة للتصدير تأثيرا ضارا على إيراداتها من القطع الأجنبي وعلى حصتها في السوق.

١٦ - وبالرغم من زيادة قيمة الصادرات بنسبة ١١ في المائة، سجل الميزان التجاري عجزا قدره ١١ بليون دولار، بسبب زيادة قيمة الواردات بنسبة ١٥ في المائة. وعلى مسار مماثل، سجل ميزان الخدمات عجزا قدره ٨,٤ بليون دولار. وكانت إيرادات صافي عوامل الإنتاج من بين العوامل الرئيسية المسؤولة عن العجز في حسابات الخدمات البالغ ١٣,٦ بليون دولار من التدفقات إلى الخارج على أساس صافي، وتدل على اعتماد البلدان الأفريقية على رأس المال الخارجي. وتسبب إجمالي تلك الدفعات في زيادة العجز في الحساب الجاري حيث بلغ ١٦,٨ بليون دولار، أي أن العجز زاد بنسبة ٤٦ في المائة عن مستواه في السنة السابقة. ولو لم يخفف هذا العجز بالتدفقات إلى الداخل بمبلغ ١٦,٣ بليون دولار في شكل تحويلات بلا مقابل لزاد كثيرا عن قيمته الحالية.

الجدول ٤

ميزان المدفوعات، ١٩٩٠ - ١٩٩٥
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الصادرات فوق السفينة	٩٩,٢	٩٥,٠	٩٢,٩	٨٧,٣	٨٧,٩	٩٧,٩
الواردات فوق السفينة	٩١,٦	٩٠,١	٩٣,٦	٩٢,٧	٩٤,٦	١٠٨,٩
الميزان التجاري	٧,٦	٤,٩	- ٠,٧	- ٥,٤	- ٦,٧	- ١١,٠
الخدمات الصافية	- ١١,٦	- ١٠,٧	- ٨,٧	- ١٠,١	- ٧,٨	- ٨,٤
تحويلات دون مقابل	١٧,٦	١٧,٧	١٩,٥	١٨,٨	١٥,٩	١٦,٣
الدخل الصافي	- ١٤,٦	- ١٥,٦	- ١٣,٦	- ١٣,١	- ١٢,٨	- ١٣,٦
الحساب الجاري	- ١,٠	- ٣,٧	- ٣,٥	- ٩,٨	- ١١,٤	- ١٦,٧
حساب رأس المال، بما في ذلك الأخطاء	- ١٢,٠	- ١,٢	- ٣,٠	- ٤,٢	- ٢,٦	- ١,٢
الميزان الكلي	- ١٣,٠	- ٤,٩	- ٦,٥	- ١٤,٠	- ١٤,٠	- ١٧,٩
التغير في الاحتياطيات (- زيادة)	- ٦,٨	- ٩,٧	- ١,٤	- ٤,٨	- ٤,٥	٠,٤
التمويل الخارجي (الصافي)	١٩,٨	١٤,٦	٧,٩	١٨,٨	١٨,٥	١٧,٥

المصدر: صندوق النقد الدولي، نظرة عامة على الاقتصاد العالمي والإحصاءات المالية الدولية، واشنطن، دي. سي، سنوات شتى؛ و The Economist Intelligence Unit؛ ومصادر وطنية؛ وتقديرات أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا.

رابعا - القطاع الاجتماعي

١٧ - استمرت حدة أزمة القطاع الاجتماعي في معظم البلدان الأفريقية في عام ١٩٩٥، وذلك بالرغم من الانتعاش الاقتصادي المتواضع الذي تشهده القارة حاليا. ومرة أخرى يبرز هذا الموقف حاجة البلدان الأفريقية الماسة إلى إعادة تشكيل هياكلها وإعادة توجيه سياساتها نحو تحقيق تنمية اجتماعية معززة وتخفيف حدة الفقر. ولا يزال قطاع الصحة يتحمل عبء الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية المستمرة غير المتكافئ. وفي كثير من البلدان، كانت نتيجة هجرة الأطباء والممرضات والفنيين الجماعية، الأمر الذي تضاعفت حدته بسبب هبوط أو ركود الإنفاق العام على الصحة، هي الانهيار الفعلي في البنية الأساسية للصحة. ولا يزال يتعين تأسيس سياسات الصحة في معظم البلدان الأفريقية في مجالي الرعاية الصحية الوقائية والرعاية الصحية الأولية، ولا يزال يوجه جزء كبير من الإنفاق العام على الصحة، الذي قد يصل في بعض الأحيان إلى نسبة ٦٠ في المائة، إلى خدمات العلاج في عدد قليل من المستشفيات التابعة لمؤسسات تعليمية. إن اهتمام المناطق والمجتمعات المحلية بتقديم الرعاية الصحية، التي تبرز إطار عمل المكتب الإقليمي لافريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية من أجل تطوير السياسة الصحية وتحقيق هدف الصحة للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠، لم يحظ حتى الآن بتأييد شامل في افريقيا.

١٨ - وفي قطاع التعليم، زادت الأزمة تعقيدا. وأسفرت سرعة معدلات نمو السكان والتخفيضات الحادة في الإنفاق العام، التي تعلقت في أغلب الأحيان بإعادة جدولة الديون وإعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية، إضافة إلى عوامل أخرى، عن شبه انهيار في البنية الأساسية التعليمية. إن مستوى الإنفاق العام على التعليم في البلدان الافريقية جنوبي الصحراء الكبرى هو أدنى مستوى في العالم. وأجريت أشد التخفيضات خطورة في قطاع التعليم في النفقات الرأسمالية والنفقات المتكررة من أجل أعمال التشييد الجديدة، واللوازم، والأثاث والمعدات لمختبرات العلوم ومن أجل أعمال الإصلاح والصيانة. وفي ضوء الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية المستمرة، أصبح إصلاح المؤسسات التعليمية المتدهورة أمرا مثبطا لعزيمة معظم البلدان. وفضلا عن ذلك، وبالنسبة لجميع مستويات الإنفاق العام حدث انحراف غير متكافئ لصالح التعليم العالي. وبالرغم من ذلك، لم تنج البنية الأساسية في تلك المؤسسات من التداعي والتدهور. ومما زاد من تفاقم حالة نوعية التعليم والميل الفطري للتعليم انخفاض الأجور ورداءة أوضاع العمل؛ وأسفر هروب المدرسين والمنازعات الصناعية عن إغلاق قاعات الدراسة والمختبرات لعدة أشهر، إن لم يكن لعدة سنوات. ومن جهة أخرى، توضح البيانات الواردة من كثير من البلدان الافريقية بأنه لا يوجد بالفعل على مستوى التعليم الابتدائي أي تمويل من الحكومات المركزية باستثناء تمويل مرتبات المدرسين وبدلاتهم. ونتيجة لذلك، لم تزد برامج التعليم غير الرسمي وبرامج تعليم الإلمام بالقراءة والكتابة بالسرعة الكافية لكي تعوض أوجه النقص في نظام التعليم الرسمي. وإضافة إلى ذلك، لم تُشفع الزيادة الكبيرة في تكاليف الوحدات بتحسن ملحوظ في نوعية التعليم نتيجة لتخفيض قيمة العملات وارتفاع معدلات التضخم. ونتيجة لذلك، لم تظهر في الأفق حتى الآن المساهمة التي يُتوقع أن يساهم التعليم بها في انتعاش افريقيا وتنميتها الاجتماعية - الاقتصادية.

١٩ - لا تزال البطالة مشكلة حرجة في افريقيا، لا سيما فيما بين المتعلمين، بمن فيهم خريجو الجامعات. وتترتب نتائج خطيرة على كثرة عدد الشبان المتعلمين وخريجي الجامعات العاطلين فيما يتصل بالاستقرار الاجتماعي والسياسي في افريقيا. ولا يزال عدد اللاجئين والمشردين في افريقيا مرتفعا إلى حد كبير. وهناك زهاء ٧ ملايين نسمة يصنفون مباشرة بوصفهم لاجئين. ولا يشمل هذا العدد نفر غفير من المشردين داخليا، الذي أجبروا على الهرب من مساكنهم ولكنهم غير مسجلين في المخيمات أو في أي مؤسسات أخرى كما أنه لا يشمل الأشخاص الذين طلبوا اللجوء بصورة خاصة في بلدان أخرى. وتكمن الأسباب الرئيسية لهذه الموجه العارمة من تشريد البشر في القلاقل السياسية (النزاعات العرقية، والحروب المدنية)، والجفاف والمجاعة. والمجاعة مسؤولة عن تشريد أعداد غفيرة من الأشخاص ممن يسمون الآن "لاجئون بيئيون".

٢٠ - وأصبحت المرأة بصورة متزايدة محورا للتنمية والطرف الرئيسي الذي يكتسب الدخل لغالبية الأسر المعيشية في افريقيا، ولا سيما في مجال الزراعة، حيث تقوم المرأة بدور رئيسي في أنشطة انتاج الأغذية فضلا عن الأعمال المنزلية الأسرية التقليدية. وحتى الآن، وفي كثير من البلدان الافريقية، لا تزال الخواص الثقافية والأمور المحظورة تبرز تهميش المرأة في عملية التنمية، والدليل على ذلك انخفاض معدلات مشاركتها في التعليم وقوة العمل، وارتفاع معدل البطالة للمرأة بصورة نسبية في القطاع الرسمي، وافتقارها إلى امكانية الوصول إلى مرافق الإئتمان من أجل الاستثمار في أنشطة الأعمال المستقلة. وهذه بعض القيود التي لا تزال تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة الافريقية، ومن المأمول أن تبذل الحكومات والشعوب الافريقية وشركائهما في التنمية جهودا حقيقية للنهوض بمركز المرأة ولتحسين مشاركتها في عملية التنمية، في إطار إعلان وبرنامج عمل بيجين.

الجدول ٥

بعض المؤشرات الصحية في بلدان أفريقية مختارة

البلد	النسبة المئوية من السكان الذين تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى المياه الآمنة، ١٩٩٠-١٩٩٥		النسبة المئوية من السكان الذين تتوفر لهم مرافق صحية ملائمة، ١٩٩٠-١٩٩٥		النسبة المئوية من السكان الذين تتوفر لهم امكانية الحصول على خدمات صحية، ١٩٨٥-١٩٩٥		النسبة المئوية من الأطفال المحصنين تحصينا تاما، والبالغين من العمر سنة واحدة، ١٩٩٠-١٩٩٤			
	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	السل	الدفتيريا	شلل الأطفال	الحصبة
أوغندا	٤٧	٣٢	٩٤	٥٢	٩٩	٤٢	١٠٠	٧٩	٧٩	٧٧
الجزائر	٩٦	٦٠	٩٣	٦١	١٠٠	٩٥	٩٢	٧٢	٧٢	٦٥
زائير	٣٧	٢٣	٤٦	١١	٤٠	١٧	٤٣	٢٩	٢٩	٣٣
الكاميرون	٥٧	٤٣	٦٤	٣٦	٤٤	٣٩	٤٦	٣١	٣١	٣١
كينيا	٦٧	٤٩	٦٩	٨١	٠٠	٤٠	٩٢	٨٤	٨٤	٧٣
مصر	٩٧	٦١	٨٠	٢٦	١٠٠	٩٩	٩٥	٩٠	٩١	٩٠
موزامبيق	٤٤	١٧	٦١	١١	١٠٠	٣٠	٧٨	٥٥	٥٥	٦٥
ناميبيا	٨٧	٤٢	٧٧	١٢	٨٧	٤٧	١٠٠	٧٩	٧٩	٦٨
النيجر	٤٦	٥٥	٧١	٤	٩٩	٣٠	٣٢	٢٠	٢٠	١٩
نيجيريا	٦٣	٢٦	٤٠	٣٠	٨٥	٦٢	٤٦	٤١	٣٥	٤١

المصدر: اليونيسيف، حالة الأطفال في العالم، ١٩٩٦ (نيويورك، اكسفورد، ١٩٩٦).

خامسا - التطورات السياسية الرئيسية في عام ١٩٩٥

٢١ - نفذت البلدان الأفريقية تدابير رئيسية للاصلاح الداخلي في عام ١٩٩٥، تتعلق بالسياسة المالية والنقدية والتجارية، بهدف الحد من تدخل الحكومة في الاقتصاد. ويرتهن التركيز في بعض برامج الإصلاح في أفريقيا على إيجاد حوافز من أجل التوفير واتخاذ تدابير لحفز الاستثمارات وتمكين القطاع الخاص. وبالفعل شملت الإصلاحات في القطاع المالي في بلدان مثل أوغندا وزامبيا وكينيا ونيجيريا تعزيز الإطار التنظيمي ووضع مبادئ توجيهية رشيدة للمصارف ومؤسسات التمويل غير المصرفية، قدرت لضمان ثقة الجماهير وتوحيد مقومات نمو قطاع التمويل التشغيلية وفعاليته. وجرى التفكير أيضا في الخصخصة وإضفاء الطابع التجاري على المشاريع العامة المدارة بطريقة سيئة في بعض البلدان، بالرغم من الإنجازات الملموسة والنتائج لم تحقق أهداف الخطط الموضوعة في كثير من الحالات.

٢٢ - وركزت السياسة المالية في غالبية البلدان الافريقية على مشكلة العجز المتواصل في الميزانية، التي ساهم تمويلها في التضخم والتوقعات المثيرة للتضخم في الاقتصاد. وهناك إدراك متزايد في البلدان الافريقية بأن زيادة الانضباط المالي أمر ضروري لمكافحة التضخم، الذي كان في الماضي، عاملا رئيسيا في ركود كثير من الاقتصادات الافريقية وهبوط مستويات المعيشة. واتخذ بعض الحكومات تدابير مصممة لتحسين انتاجية الانفاق العام والاستثمارات من خلال تحديد الأولويات، وتوحيد وترشيد ميزانية الحكومة. وكان الاصلاح الضريبي عنصرا رئيسيا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبرامج إدرار الإيرادات لكثير من الحكومات، الأمر الذي ينطوي على ترشيد هيكل التعريفات وتخفيض رسوم الواردات والضرائب غير المباشرة بهدف محاولة منع التهرب من دفع الضرائب والحد من الآثار المثبطة للحوافز؛ وسياسات اللامركزية المالية، بما في ذلك نقل المسؤولية عن جمع الضرائب إلى مستويات أدنى في الحكومة وفرض ضريبة القيمة المضافة والضرائب التي تحدد على أساس القرينة بغية توسيع القاعدة الضريبية، وعلى سبيل المثال في زامبيا وغانا ونيجيريا.

٢٣ - وفي قطاع التعدين، استمرت في عام ١٩٩٥ عملية إزالة القيود والتحرير التي بدأت في البلدان الافريقية في وقت متأخر من الثمانينات، وسن بعض الحكومات تشريعات جديدة تتعلق بالأراضي والمعادن وأجريت اصلاحات مالية ترمي إلى النهوض بدور القطاع الخاص. وأولي اهتمام خاص بمواضيع مثل مدى مشاركة القطاع العام في تنمية الموارد المعدنية؛ وتحقيق التوازن الصحيح بين القطاعين الوطني الأجنبي والخاص، بما في ذلك دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والإطار التنظيمي الملائم من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية. ويتزايد التركيز على ادماج قطاع المعادن في قطاعات الانتاج الأخرى وفي القطاع الفرعي للخدمات على الصعد الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية، كما يتزايد التركيز على تجنب الحاق الضرر بالبيئة.

٢٤ - وتوقف العمل بسياسات دعم الأسعار في عدد قليل من البلدان الأفريقية في عام ١٩٩٥، لصالح تحرير الأسعار وسعر الصرف الرامي إلى ضمان تحقيق أسعار مجزية للمنتج وإيجاد حوافز على الإنتاج.

وأسفر تحرير أسعار الصرف الأجنبي عن انتشار تخفيض العملات وتقليل الفرق بين "أسعار الصرف الرسمية وأسعار صرف السوق الموازية". واعتبارا من منتصف عام ١٩٩٥ اعتمد زهاء ١٧ بلدا أفريقيا نظاما لسعر الصرف "المعوم بصورة مستقلة"؛ واتبعت سبعة بلدان نظاما "للتعويم المنظم"؛ وخمسة بلدان نظاما لـ "سلة عملات مركبة"؛ وواصل ٢٩ بلدا العمل "بنظام احتياطي عملة واحدة"، وأغلب تلك البلدان في منطقة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي. وانضم عدد من البلدان الأفريقية، بما في ذلك أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وكينيا إلى المادة السابعة من مواد اتفاق صندوق النقد الدولي، والتزمت من ثم بعدم إعادة فرض قيود على معاملات الحسابات الجارية، وربما على معاملات حسابات رأس المال.

٢٥ - وبالنسبة للقطاع الاجتماعي، كان هناك زخم ملحوظ ومفيد نحو اتباع أشكال ديمقراطية لنظم الحكم والمشاركة الشعبية. إن التوصل إلى اتفاق للسلام في أنغولا وإجراء انتخابات ديمقراطية في الجزائر، وكوت ديفوار، وجمهورية تنزانيا المتحدة، أعقبتها انتخابات الكونغو، حيث جرى نقل السلطة إلى حكومات منتخبة في ظروف من السلم النسبي دون إراقة الدماء، براهين قوية على وجود بيئة سياسية سلمية بقدر أكبر في القارة.

سادسا - الاتجاهات والاحتمالات بالنسبة لعام ١٩٩٦

٢٦ - توضح احتمالات النمو الشامل في أفريقيا أن المنطقة قد بدأت تكتسب زخما نحو الانتعاش الواضح في الاقتصاد العالمي. وتتحقق على نحو آخذ في الزيادة قدرة المجتمعات والاقتصادات الأفريقية على تحقيق نمو حقيقي ومستدام، حيث ينصب تركيز معظم السياسات الاقتصادية الآن على تهيئة بيئة حائة للقطاع الخاص وتشغيل الاقتصاد السوقي على نحو كفء.

٢٧ - وما لم تطرأ أوضاع مناخية مناوئة، فإن من شأن التقدم المحرز في ما يتصل بتعزيز الاستقرار في المجالين السياسي والاجتماعي في بعض البلدان والمزايا المتحققة من أثر الإصلاحات الاقتصادية - السياسية الداخلية، إضافة إلى التطورات المواتية في البيئة الاقتصادية الدولية، أن يؤدي إلى تقديرات نمو الإنتاج الإقليمي بنسبة ٢,٩ في المائة في عام ١٩٩٦، مقابل ٢,٣ في المائة في عام ١٩٩٥. وسوف تساهم الجهود المبذولة لتنفيذ إدارة مالية ونقدية أكثر رشدا، كيما يتسنى الحد من أوجه عدم التوازن على صعيد الاقتصاد الكلي، في تخفيض التضخم في عدد من البلدان واستعادة ثقة المستثمرين.

٢٨ - ومن المتوقع أن يزيد الإنتاج الزراعي الإجمالي بما يربو على ٣ في المائة في عام ١٩٩٦. ويستند هذا الاحتمال الذي يدعو إلى التشجيع إلى جودة توزيع سقوط الأمطار على القارة ككل، ولا سيما تخفيف حدة أوضاع الجفاف في شمال أفريقيا وبلدان الجنوب الأفريقي وبلدان القرن الأفريقي المعرضة للجفاف. ومن المتوقع أن يسجل القطاع الفرعي للصناعة التحويلية نموا في عام ١٩٩٦، بسبب جودة أداء الزراعة المتوقع. ونظرا للتغييرات في البيئة التنفيذية والإصلاحات الجذرية التي أجريت في قطاع التعدين في

بلدان أفريقية كثيرة يبدو أن من المحتمل أن تنتعش الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع. وعلى أي حال، ستعتمد أشياء كثيرة في عام ١٩٩٦ على تطور أسعار السلع الأساسية والطلب العالمي.

٢٩ - وتمثل العولمة والتحرير عددا من التحديات والفرص المحتملة لأفريقيا. وتعتمد قدرة البلدان الأفريقية على الاستفادة بالفرص الناشئة في الأسواق العالمية اعتمادا حاسما على قدرتها على تشجيع التطورات في الصناعات المتنافسة على الصعيد الدولي والتي يمكن أن تفي بالمعايير الدقيقة للتكاليف والنوعية والموثوقية وجداول الأداء. ومن المحتمل أن تشكل قدرات البلدان الأفريقية على العرض، التي تتسم بضعف كبير لأسباب شتى، قيودا رئيسية على قدرتها على اغتنام الفرص الناجمة عن العولمة. وبصفة خاصة، فإن قطاع المشاريع الخاصة، وهو عنصر التنمية الرئيسي، غير متطور على نحو جيد في معظم البلدان الأفريقية، كما أن نموه مُعوق بسبب أوجه النقص في رأس المال ومهارات تنظيم المشاريع والمهارات الإدارية والتقنية ومهارات التسويق. ونتيجة لذلك، سوف تواجه البلدان الأفريقية منافسة شديدة في أسواق صادراتها الرئيسية في البلدان المصنعة.

٣٠ - ويتعين على المدينين والدائنين على حد سواء أن يسعوا إلى إيجاد حل لمشكلة الدين التي طال النقاش فيها. ومن حيث المبدأ، ينبغي أن تحاول البلدان المدينة زيادة حصائل إيراداتها من القطع الأجنبي وخدمة ديونها، ولكن الاحتمال الفوري لا يجعل هذا الخيار قابلا للتطبيق. لقد أخفقت حصائل الصادرات، وهي بالفعل غير كافية، في تسجيل مستوى للنمو يكون من شأنه أن يمكن البلدان الأفريقية من التصدي بفاعلية لعبء الدين الآخذ في السوء. وعلى الأجلين القصير والمتوسط، تقع مسؤولية ابتكار آليات لتخفيض الدين على عاتق الدول الدائنة.

٣١ - وتعتمد أفريقيا، أكثر من أي إقليم آخر، على التمويل الخارجي لتمويل العجز التجاري، وتكميل ميزانيات الحكومات وتمويل الاستثمارات. ومع انخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والصعوبات المرتبطة بخدمة الدين، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تشجع تدفقات الموارد الخارجية التي لا يترتب عليها ديون. وبما أن تدفقات رأس المال الخاص أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا لتمويل البلدان النامية، من المحتمل أن تجتذب البلدان الأفريقية التي يبدو أنها تشترك في عملية لتكييف هياكلها المالية وتحرير اقتصاداتها، موارد خارجية، لاستثمارات المحفظة وبخاصة، للاستثمارات المباشرة، على حد سواء. إن إنشاء أسواق رأس مال محلية، بوصفها تدابير تكميلية لعملية التحرير الاقتصادي والخصخصة، أمر ضروري إذا احتاجت البلدان إلى توسيع وتحسين عملية التوفير - الاستثمار. ولكن الشرط الأساسي الأكثر أهمية بالنسبة لحشد الموارد الخارجية والمحلية بصورة ناجحة هي توفر الثقة في النظام المالي واتباع سياسات اقتصاد كلي ملائمة، ووضع إطار قانوني وتنظيمي ثابت وواضح، ونظام ضريبي يتسم بالشفافية وعدم التمييز، ونظام مالي محلي مستقر، وإيجاد بنية أساسية ملائمة.

٣٢ - وأصبح حشد الموارد المالية المحلية موضوعا أساسيا في الرؤية والاستراتيجية الحاليتين للتنمية الأفريقية. ومع هبوط تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والصعوبات المرتبطة بخدمة الدين، تحتاج

الحكومات الأفريقية إلى تقديم موارد ضرورية لتمويل النفقات الإضافية وذلك بزيادة عرض الموارد المحلية القابلة للاستثمار، وتهيئة بيئة مفضية إلى الاحتفاظ بالمدخرات داخل بلدانها، وعكس هروب رؤوس الأموال، والحد من عدم الكفاية، وقبل كل شيء، تشجيع الإدخار باتباع سياسات ملائمة وإنشاء الآليات المؤسسية الضرورية. وتقوم السياسة المالية -- ولا سيما السياسة الضريبية -- بدور هام في زيادة إيرادات الحكومات وتهيئة بيئة مفضية إلى حشد الموارد. ومن شأن استقرار الأسعار وأسعار الصرف أن يكفل تحقيق معدلات إيجابية لعائدات الأصول المحلية، في حين أنه سوف تترتب على قيام المؤسسات المالية الرسمية بتسيير الأمور على نحو يتسم بقدر أكبر من الجرأة من خلال توسيع الفروع بصورة مكثفة، وتوسيع قائمة أوعية الإدخار وإقامة روابط قوية مع المؤسسات المالية غير الرسمية، آثار إيجابية على حجم الموارد المعبأة. إن من شأن تطوير أسواق رأس المال أن يكمل تعبئة الموارد المحلية ويعززها.

حاشية

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (A/CONF.177/20)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

- - - - -